خلاصة وافية لقانون الاستثمار

روسيا الاتحادية

القانون الفدرالي بشأن الاستثمار الأجنبي رقم N 160-FZ لعام 1999

ترجم من قبل المؤسسة الروسية – العربية لدعم التجارة والاستثمار
(الترجمة غير رسمية)

23 أغسطس 2022

ملحوظة:
تمت ترجمة بنود قانون الاستثمار الروسي لعام ١٩٩٩ من قبل المؤسسة الروسية - العربية لدعم التجارة والاستثمار وذلك بهدف التسهيل على المستثمر العربي المهتم بالاستثمار في روسيا الاتحادية الوصول الى المعلومات القانونية المنظمة للاستثمار.
لا تعتبر محتويات هذا الملف رسمية أو يمكن الاعتماد عليها من الناحية القانونية.
لا تتحمل المؤسسة أي مسؤولية عن الأخطاء المحتملة في الترجمة أو عن أي نقص محتمل في المعلومات.
تشير السنة المشار إليها بين قوسين بعد عنوان القانون إلى سنة النشر في الجريدة الرسمية، أو في حالة عدم توفرها سنة اعتماد القانون.

المحتوى

القانون الاتحادي للاستثمارات الأجنبية

القانون رقم N 160-FZ بصيغته المعدلة:	
من 25.07.2002 N 117-FZ	
من 08.12.2003 N 169-FZ	
من 22.07.2005 N 117-FZ	
من 03.06.2006 N 75-FZ	
من 26.06.2007 N 118-FZ	
من 29.04.2008 N 58-FZ	
من 19.07.2011 N 248-FZ	

مقدمة:

يوفر القانون الاتحادي الحالي الضمانات الأساسية لحقوق المستثمرين الأجانب في الاستثمار وكذلك الأرباح والأرباح المكتسبة، وشروط وأحكام أنشطة المستثمرين الأجانب على أراضي روسيا الاتحادية.

يهدف القانون الاتحادي الحالي إلى إشراك واستخدام الموارد المادية والمالية الأجنبية والآلات والتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية في اقتصاد روسيا الاتحادية، لتوفير بيئة مستقرة لأنشطة المستثمرين الأجانب والامتثال للمعاملة القانونية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والخاضعة لأحكام القانون الدولي والممارسات الدولية للتعاون الاستثماري.

المادة رقم (1): المجالات التي ينظمها القانون الاتحادي الحالي ونطاق تطبيقه:

1) ينظم القانون الاتحادي الحالي المجالات المرتبطة بضمانات الدولة لحقوق المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون على أراضي روسيا الاتحادية.

2)لا يغطي القانون الاتحادي الحالي المجالات المتعلقة باستثمار رأس المال الأجنبي في البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى وكذلك مؤسسات التأمين التي يحكمها التشريع المتعلق بالبنوك والأنشطة المصرفية والتشريعات المتعلقة بالتأمين في روسيا الاتحادية.

لا يغطي القانون الاتحادي الحالي أيضًا المجالات المرتبطة باستثمار رأس المال الأجنبي في المنظمات غير التجارية بغرض تحقيق هدف معين ذات طابع اجتماعي، بما في ذلك الأهداف التعليمية أو الخيرية أو العلمية أو الدينية والتي يحكمها التشريع الخاص لروسيا الاتحادية والمتعلق بالمنظمات غير التجارية.

لا تغطي المادتان رقم (7) ورقم (16) من القانون الاتحادي الحالي الأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالصناعة والتصنيع والتقنية والابتكار أو الأنشطة السياحية والترفيهية للمقيمين في المناطق الاقتصادية الخاصة.

المادة رقم (2): المصطلحات الأساسية المستخدمة في القانون الاتحادي الحالي:

- مستثمر أجنبي:

- كيان قانوني أجنبي يتم تحديد أهليته القانونية المدنية وفقًا لتشريع الدولة التي تم تأسيس الكيان فيها والذي يحق له وفقًا لتشريعات الدولة المذكورة الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية، باستثناء كيان قانوني أجنبي يخضع لسيطرة مواطن من الاتحاد الروسي و (أو) كيان قانوني روسي؛
- منظمة أجنبية ليست كيانًا قانونيًا، ويتم تحديد أهليتها القانونية المدنية وفقًا لتشريعات الدولة التي تم تأسيسها فيها والتي يحق لها وفقًا لتشريعات الدولة المذكورة الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية، باستثناء منظمة أجنبية ليست كيانًا قانونيًا وتقع تحت سيطرة مواطنا روسيا و (أو) كيان قانوني روسي؛
- مواطن أجنبي يتم تحديد أهليته القانونية المدنية وأهليته القانونية وفقًا لتشريعات دولة جنسيته والذي يحق له وفقًا لتشريعات الدولة المذكورة القيام باستثمارات على أراضي روسيا الاتحادية، مع استثناء المواطن الأجنبي الذي يحمل جنسية روسيا الاتحادية؛
- شخص عديم الجنسية يقيم بشكل دائم خارج روسيا الاتحادية، ويتم تحديد أهليته القانونية المدنية وأهليته القانونية وفقًا لتشريعات دولة إقامته الدائمة والذي يحق له وفقًا لتشريعات الدولة المذكورة الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية؛
- منظمة دولية يحق لها وفقًا لمعاهدة دولية متفق عليها مع الاتحاد الروسي الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية؛
- الدول الأجنبية وفقًا للإجراءات التي تحددها القوانين الفيدرالية.

- **الاستثمار الأجنبي :** هو استثمار رأس المال الأجنبي الذي يقوم به مستثمر أجنبي بشكل مباشر ومستقل في مجال نشاط استثماري على أراضي روسيا الاتحادية وعلى شكل كيانات ذات حقوق مدنية مملوكة لمستثمر أجنبي ، في حال لم يتم منع هذه الكيانات من التداول أو لا يتم تقييد تداولها في الاتحاد الروسي ووفقًا للقوانين الفيدرالية ، ذلك يشمل تداول الأموال و التداول في الأوراق المالية (بالعملة الأجنبية وعملة روسيا الاتحادية) والممتلكات الأخرى وحقوق الملكية التي لها قيمة نقدية ويشمل ايضًا الحقوق الحصرية لنتائج النشاط الفكري (الملكية الفكرية) وكذلك النشاط في مجال الخدمات وقطاع المعلومات .
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو اكتساب مستثمر أجنبي ما لا يقل عن 10% من الحصة أو حصص (مساهمة) في رأس المال الإجمالي المصرح به لمؤسسة تجارية أُنشئت أو يجري إنشاؤها على أراضي روسيا الاتحادية على شكل من أشكال الشراكة الاقتصادية أو شركة وذلك بموجب التشريع المدني لروسيا الاتحادية؛ استثمار رأس المال في الأصول الثابتة لفرع كيان قانوني أجنبي يتم إنشاؤه على أراضي روسيا الاتحادية؛ متابعة التأجير التمويلي (التأجير) للمعدات المحددة في القسمين السادس عشر والسابع عشر من اتفاقية اتحاد الدول المستقلة CC FEA بقيمة جمركية لا تقل عن مليون روبل من قبل مستثمر أجنبي كمؤجر.

- **المشروع الاستثماري:** هو إثبات الجدوى الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر مع بيان مدته، بما في ذلك توفر وثائق التصميم وتقدير التكلفة الموضوعة وذلك وفقًا للمعايير المنصوص عليها في تشريعات روسيا الاتحادية.

- **مشروع الاستثمار ذو الأولوية:** هو مشروع استثماري يتضمن مبلغ إجمالي من الاستثمار الأجنبي لا يقل عن 1 مليار روبل (لا يقل عن مبلغ معادل بالعملة الأجنبية بسعر صرف البنك المركزي لروسيا الاتحادية اعتبارًا من تاريخ دخول القانون الاتحادي الحالي حيز التنفيذ) أو مشروع استثماري له الحد الأدنى من الحصة (مساهمة) من قبل المستثمرين الأجانب في رأس المال الإجمالي المصرح به لشركة تجارية باستثمار أجنبي لا يقل عن 100 مليون روبل (ليس أقل من مبلغ معادل بالعملة الأجنبية عند سعر الصرف في البنك المركزي لروسيا الاتحادية اعتبارًا من تاريخ دخول القانون الاتحادي الحالي حيز التنفيذ) ، أو مشروع استثماري مدرج في قائمة خاضعة لمصادقة حكومة الاتحاد الروسي .

- **مبرر مشروع الاستثمار:** يعني من تاريخ بدء تمويل مشروع استثماري من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التاريخ الذي يكون فيه الفرق إيجابي بين المبلغ المتراكم لصافي الربح مع الاستهلاك ومبلغ تكاليف الاستثمار من قبل شركة تجارية ذات استثمار أجنبي أو فرع لكيان قانوني أجنبي أو مؤجر بموجب اتفاقية تأجير تمويلي (إيجار).

- **إعادة الاستثمار:** يعني تنفيذ استثمارات رأسمالية لأغراض الأنشطة التجارية على أراضي روسيا الاتحادية من العائد على الاستثمار الاجنبي (كالأرباح أو أرباح مستثمر أجنبي أو مؤسسة تجارية ذات استثمارات أجنبية).

- **العبء الضريبي الإجمالي:** المبلغ الإجمالي المقدر للأموال المستحقة الدفع على شكل ضرائب فيدرالية (باستثناء ضرائب على الإنتاج وضريبة القيمة المضافة على السلع المنتجة في روسيا الاتحادية) والمساهمات في الصناديق الحكومية غير التابعة للميزانية (باستثناء المساهمات في صندوق التقاعد الروسي) من قبل مستثمر أجنبي أو مؤسسة تجارية ذات استثمارات أجنبية، تنفذ مشروعًا استثماريًا من حساب الاستثمارات الأجنبية وذلك وقت بدء تمويل المشروع الاستثماري.

المادة رقم (3): التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي على أراضي روسيا الاتحادية

1) يتم تنفيذ التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي على أراضي روسيا الاتحادية من خلال القانون الاتحادي الحالي والقوانين الفيدرالية الأخرى وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية وكذلك المعاهدات الدولية لروسيا الاتحادية.

2) يحق للكيانات التابعة للاتحاد الروسي سن القوانين وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية التي تنظم الاستثمار الأجنبي المتعلق بالقضايا التي تقع ضمن ولايتها القضائية، وكذلك في نطاق الولاية القضائية المشتركة بين روسيا الاتحادية والكيانات التابعة لها، بما يتوافق مع القانون الاتحادي الحالي والقوانين الاتحادية الأخرى.

المادة رقم (4) التنظيم القانوني لنشاط المستثمرين الأجانب والشركات التجارية ذات الاستثمار الأجنبي

1) يجب ألا تكون المعاملة القانونية لأنشطة المستثمرين الأجانب واستخدام العائد على استثماراتهم أقل ملاءمة من المعاملة القانونية لأنشطة المستثمرين الروس واستخدام العائد على استثماراتهم، مع بعض الاستثناءات التي تحددها القوانين الفدرالية.

2) بموجب القوانين الفدرالية لا يجوز وضع الإعفاءات ذات الطبيعة التقييدية على المستثمرين الأجانب إلا إذا كانت مطلوبة لأغراض حماية النظام الدستوري والأخلاق والصحة والحقوق والمصالح المشروعة للآخرين وبغرض الدفاع الوطني وحماية أمن الدولة.

يجوز تقديم إعفاءات ذات طبيعة تحفيزية على شكل مزايا تمنح للمستثمرين الأجانب لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لروسيا الاتحادية ويتم تحديد أنواع المزايا وإجراءات منحها بموجب تشريعات روسيا الاتحادية.

3) كيان قانوني أجنبي يكون الغرض من إنشائه و (أو) أنشطته ذات طبيعة تجارية ويتحمل مسؤولية الملكية عن الالتزامات التي يتحملها فيما يتعلق بتنفيذ النشاط المحدد على أراضي روسيا الاتحادية (المشار إليه فيما يلي باسم الكيان القانوني الأجنبي)، الكيان القانوني الأجنبي الحق في القيام بأنشطة على أراضي روسيا الاتحادية من خلال فرع أو مكتب تمثيلي وذلك من تاريخ اعتماده، ما لم تنص القوانين الفيدرالية على خلاف ذلك. ينهي الكيان القانوني الأجنبي أنشطته على أراضي روسيا الاتحادية من خلال الفرع أو المكتب التمثيلي وذلك من تاريخ إنهاء اعتماد الفرع أو المكتب التمثيلي.

4) لا تتمتع الشركات والفروع التابعة لمؤسسة تجارية ذات استثمارات أجنبية بالحماية القانونية والضمانات والمزايا التي ينص عليها هذا القانون الاتحادي عندما تقوم بأنشطة تنظيم المشاريع على أراضي روسيا الاتحادية.

5) مستثمر أجنبي: شركة تجارية ذات استثمارات أجنبية تأسست على أراضي روسيا الاتحادية، يمتلك فيها المستثمر الأجنبي او مستثمرون أجانب حصة لا تقل عن 10% من أسهم الشركة (من رأس المال الاحتياطي المصرح به)، عندما تمارس الشركة إعادة الاستثمار فإنها تتمتع بالحماية القانونية الكاملة والضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون الاتحادي.

6) تكتسب الشركة (المؤسسة) التجارية الروسية وضع الشركة (المؤسسة) التجارية ذات الاستثمار الأجنبي اعتبارًا من التاريخ الذي يصبح فيه المستثمر الأجنبي من أصحاب المصلحة فيها. اعتبارًا من ذلك التاريخ تتمتع المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي والمستثمر الأجنبي بالحماية القانونية والضمانات والامتيازات المنصوص عليها في القانون الاتحادي الحالي.

7) تفقد الشركة التجارية مكانة الشركة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي اعتبارًا من التاريخ الذي يتوقف فيه المستثمر الأجنبي أو المستثمرين الأجانب عن كونهم أصحاب مصلحة فيها، وتفقد المؤسسة التجارية المذكورة والمستثمر الأجنبي أو المستثمرين الأجانب الحماية القانونية والضمانات والامتيازات المنصوص عليها في القانون الاتحادي الحالي.

المادة رقم (5) الضمانات القانونية لأنشطة المستثمرين الأجانب على أراضي روسيا الاتحادية.

1) يُمنح المستثمر الأجنبي حماية كاملة وغير مشروطة للحقوق والمصالح المنصوص عليها في القانون الاتحادي الحالي والقوانين الاتحادية الأخرى وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية والمعاهدات الدولية المطبقة في روسيا الاتحادية.

2) يحق للمستثمر الأجنبي الحصول على تعويض عن الخسائر التي تكبدها نتيجة أفعال غير قانونية (التقاعس) من جانب هيئات الدولة أو هيئات الحكم الذاتي المحلي أو مسؤوليها وذلك بموجب التشريع المدني لروسيا الاتحادية.

المادة رقم (6): ضمان استخدام المستثمر الأجنبي لمختلف أشكال الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية.

يحق للمستثمر الأجنبي الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية بأي أشكال لا تحظرها تشريعات روسيا الاتحادية.

يجب إجراء تقييم قيمة الاستثمار في رأس المال المصرح به (الإجمالي) لمؤسسة تجارية باستثمار أجنبي وفقًا لتشريعات روسيا الاتحادية.

يتم تقييم الاستثمار بعملة روسيا الاتحادية (الروبل).

المعاملات التي تمت تسويتها من قبل الدول الأجنبية أو المؤسسات أو المنظمات الخاضعة لسيطرتها مما أدى إلى الحصول على حق التصرف المباشر أو غير المباشر بأكثر من 25 في المائة من إجمالي عدد الأصوات المنسوبة إلى حصص التصويت (الحصص) التي تشكل رأس المال المصرح به لشركة اقتصادية روسية ، قرارات الهيئات الإدارية لمثل هذا الكيان التجاري تخضع لموافقة مسبقة بالطريقة المنصوص عليها في المواد رقم (9) ورقم (12) من القانون الاتحادي "بشأن إجراءات أداء الاستثمارات الأجنبية في الشركات التجارية ذات الأهمية الاستراتيجية لضمان الدفاع عن البلد وأمن الدولة "، باستثناء المعاملات التي تشارك فيها المنظمات المالية الدولية المنشأة وفقًا للمعاهدات الدولية التي تكون روسيا الاتحادية طرفًا فيها ، أو المنظمات المالية الدولية التي أبرمت معها روسيا الاتحادية اتفاقية دولية. تمت الموافقة على قائمة هذه المنظمات المالية الدولية من قبل حكومة الاتحاد الروسي.

امتثالًا للمادة رقم (1) من القانون الاتحادي الحالي، لا تغطي المادة رقم (7) الاستثمارات في مجال الصناعة والتصنيع أو التقنية والابتكار أو الأنشطة السياحية والترفيهية لسكان المناطق الاقتصادية الخاصة.

المادة رقم (7): ضمان نقل حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي إلى شخص آخر

1) يحق للمستثمر الأجنبي بموجب اتفاقية تحويل حقوقه (التنازل عن المطالبات) والواجبات (التنازل عن الديون). وبموجب القانون أو قرار المحكمة ملزم بالتنازل عن حقوقه (التنازل عن المطالبات) والواجبات (التنازل عن الديون) إلى شخص آخر وفقًا للتشريعات المدنية لروسيا الاتحادية.

2) في حالة قيام دولة أجنبية أو هيئة حكومية بإجراء دفعة بموجب ضمان (بوليصة تأمين) مقدمة إلى المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بالاستثمار الذي ينفذه المستثمر على أراضي روسيا الاتحادية، يتم نقل الحقوق (حق المطالبة) إلى هذه الدولة الأجنبية أو الهيئة الحكومية، ويجب الاعتراف بنقل الحقوق (حق المطالبة) على أنه قانوني.

المادة رقم (8): ضمان التعويض في حالة التأميم والاستيلاء على ممتلكات مستثمر أجنبي أو مؤسسة تجارية باستثمارات أجنبي.

1) لا تخضع ممتلكات المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي للتملك القسري، بما في ذلك التأميم أو الاستحواذ، باستثناء الحالات والأسباب المنصوص عليها في القانون الاتحادي أو المعاهدة الدولية لروسيا الاتحادية.

2) في حالة الاستحواذ على ممتلكات المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية، يجب رد قيمة الممتلكات المطلوبة عند انتهاء الظروف المتعلقة بتنفيذ الطلب، يحق للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمارات الأجنبية المطالبة وفقًا للإجراء القضائي بإعادة الممتلكات المتبقية، ولكن يجب على المستثمر أو المؤسسة التجارية إعادة مبلغ التعويض الذي حصلوا عليه ناقصًا الخسارة من قيمة العقار.

3) في حالة التأميم، يتم تعويض المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية عن الممتلكات المؤممة وغيرها من الخسائر. يتم حل الخلافات بشأن تعويض الخسائر وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (10) من هذا القانون الاتحادي.

المادة رقم (9) الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي ضد التغيرات السلبية في القوانين والتشريعات.

1) في حالة دخول قوانين اتحادية جديدة وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية حيز التنفيذ ، فإن أي تغيير بمعدلات الرسوم الجمركية على الواردات (باستثناء الرسوم الجمركية الناشئة عن تطبيق التدابير التي تهدف إلى حماية المصالح الاقتصادية لروسيا الاتحادية وذلك في إطار التجارة الخارجية للسلع) ، أوفي حال التعديل على الضرائب الفيدرالية (باستثناء ضرائب الإنتاج ، وضريبة القيمة المضافة على السلع المصنعة داخل أراضي روسيا الاتحادية) ، أو التعديل على حجم المساهمة في الأموال غير المخصصة للميزانية الحكومية (باستثناء المساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية لروسيا الاتحادية)، أو في حال إدخال تعديلات على القوانين الفيدرالية السارية وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية لروسيا الاتحادية مما يؤدي هذا التعديل إلى زيادة العبء الضريبي الإجمالي على نشاط المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي والتي تنفذ مشاريع استثمارية ذات الأولوية، أو في حال وضع أنظمة جديدة ذات طابع تقييدي على الاستثمارات الأجنبية.

المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي والتي بدأت بتنفيذ مشاريع ذات أولوية لا تخضع للقوانين الجديدة وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية وكذلك التعديلات التي أدخلت على القوانين الفيدرالية السارية وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية لروسيا الاتحادية، وذلك ضمن الشروط المحددة في البند رقم (2) من هذه المادة. يشترط على المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي أن تستخدم البضائع المستوردة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية حَصْرًا.

يطبق أحكام البند رقم (1) على:

-المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات استثمار أجنبي تمتلك حصة لا تقل عن 25% من رأس المال الإجمالي المصرح به للشركة.

-المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات استثمار أجنبي والتي تنفذ مشروعًا استثماريًا ذات أولوية، وذلك بغض النظر عن حجم الحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات استثمار أجنبي في رأس المال الإجمالي المصرح به للشركة.

2) يتم ضمان استقرار الشروط والأحكام وكذلك البيئة المحددة في البند رقم (1) من هذه المادة ضمن المدة المبررة للمشروع الاستثماري ولكن بما لا يتجاوز 7 سنوات من تاريخ بدء تمويل المشروع ذات الاستثمار الأجنبي. يجب التمييز بين مصطلح تبرير مشروع الاستثمار اعتمادًا على نوع المشروع وفقًا للإجراء الذي وضعته حكومة روسيا الاتحادية.

3) في حالات استثنائية تطبق مدة تبرير تتجاوز 7 سنوات على المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي والتي تنفذ مشاريع استثمارية ذات أولوية في مجال التصنيع أو إنشاء بنية تحتية للنقل أو بنية تحتية أخرى بإجمالي مبلغ استثمار أجنبي لا يقل عن 1 مليار روبل (ليس أقل من المبلغ المعادل بالعملة الأجنبية بسعر الصرف للبنك المركزي للاتحاد الروسي اعتبارًا من تاريخ نفاذ القانون الاتحادي الحالي) سنوات ، يتعين على حكومة الاتحاد الروسي اتخاذ قرار لتمديد المدة الفعلية للشروط والأحكام وكذلك النظام المحدد بموجب البند رقم (1) من هذه المادة للمستثمر الأجنبي المذكور او المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي.

4) لا يطبق أحكام البند رقم (1) من هذه المادة على التعديلات التي يتم إدخالها من وقت لآخر على الإجراءات القانونية لروسيا الاتحادية أو القوانين الفيدرالية التي سُنَّت حديثًا وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية لروسيا الاتحادية بهدف حماية أسس النظام الدستوري والأخلاق والصحة والحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الآخرين والدفاع الوطني وأمن الدولة.

5) يتعين على حكومة روسيا الاتحادية التالي:

- وضع معايير للتقييم وجعل الشروط أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي أو للمؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك وضع معايير لتقييم شروط تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات والضرائب الفيدرالية والمساهمة في الأموال غير المدرجة في الميزانية للدولة، والقيود على نظام تنفيذ الاستثمار الأجنبي على أراضي روسيا الاتحادية؛
- إصدار الموافقة على إجراء تسجيل المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية من قبل الهيئة التنفيذية الاتحادية المحددة في المادة رقم (24) من هذا القانون الاتحادي؛
- الإشراف على الاستثمار الأجنبي والتأكد من أن المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي تلتزم في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية ضمن الشروط المحددة في البندين رقم (2) ورقم (3) من هذه المادة.

إذا أخفق المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي في أداء التزاماتهما المنصوص عليها في الجزء الأول من هذا البند، فيحرمان من الامتيازات الممنوحة لهما وفقًا لأحكام هذه المادة، ويترتب عليهم تسديد المبالغ التي لم يتم دفعها نتيجة الامتيازات الممنوحة لهم، ويتم ذلك وفقًا للإجراءات التي وضعتها حكومة روسيا الاتحادية.

المادة رقم (10): فض النزاع الذي قد ينشأ مع المستثمر الأجنبي أو مع مؤسسة تجارية ذات استثمار أجنبي.

يتم فض النزاع الذي قد ينشأ مع المستثمر الأجنبي وفقًا للمعاهدات الدولية التي أبرمتها روسيا الاتحادية مع الأطراف الدولية وأيضًا وفق القوانين الفيدرالية الروسية في المحكمة أو محكمة التحكيم أو في محكمة تحكيم دولية.

المادة رقم (11) الاستثمار على أراضي روسيا الاتحادية وضمان تحويل المداخيل والأرباح والأموال الأخرى المكتسبة بشكل قانوني إلى خارج أراضي روسيا الاتحادية.

بعد دفع الضرائب والرسوم على النحو المنصوص عليه في قانون روسيا الاتحادية، يحق للمستثمر الأجنبي استخدام المكاسب والأرباح بحرية داخل أراضي روسيا الاتحادية لأغراض إعادة الاستثمار ووفقًا لأحكام البند رقم (2) من المادة رقم (4) من القانون الاتحادي الحالي أو لأغراض أخرى لا تتعارض مع تشريعات روسيا الاتحادية وكذلك تحويل الدخل والأرباح والأموال الأخرى المكتسبة بشكل قانوني بالعملة الأجنبية إلى خارج روسيا الاتحادية ، بما في ذلك ما يلي:

- أرباح الاستثمار المستلمة على شكل أرباح والارباح من الأسهم والفوائد وأي أرباح أخرى؛
- الأموال المكتسبة بموجب اتفاقيات وصفقات أخرى وتستخدم كوفاء بالتزامات المستثمر الأجنبي أو المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي الذي فتح فرعه على أراضي روسيا الاتحادية؛
- الأموال التي حصل عليها المستثمر الأجنبي من تصفية المؤسسة التجارية ذات استثمار أجنبي أو تصفية فرع لكيان قانوني أجنبي أو نقل ملكية أصول مستثمرة، والأموال المكتسبة من الحقوق الأخرى والحقوق الحصرية لنتائج الأنشطة الفكرية؛
- التعويضات المنصوص عليها في المادة رقم (8) من هذا القانون الاتحادي.

المادة رقم (12): ضمان حقوق المستثمر الأجنبي في حرية نقل الممتلكات والمعلومات الخاصة بالمشروع إلى خارج روسيا والتي تم إدخالها سواء كانت على شكل وثائق مطبوعة أو ملفات الكرتونية.

يحق للمستثمر الأجنبي الذي استورد أصلاً إلى أراضي روسيا الاتحادية ممتلكات ومعلومات تتعلق بالاستثمار على شكل وثائق مطبوعة أو على شكل سجلات الكترونية أن يتمتع بحرية ودون عوائق بتصدير الممتلكات والمعلومات المذكورة خارج روسيا الاتحادية.

المادة رقم (13): ضمان حق المستثمر الأجنبي في اقتناء الأوراق المالية

يحق للمستثمر الأجنبي الحصول على الأسهم والأوراق المالية الأخرى للمؤسسات التجارية الروسية والأوراق المالية الحكومية بموجب قانون الأوراق المالية لروسيا الاتحادية.

المادة رقم (14) ضمان مشاركة المستثمر الأجنبي في عمليات الخصخصة

يحق للمستثمر الأجنبي المشاركة في خصخصة الممتلكات التي تكون في ملكية الدولة أو البلدية عن طريق الحصول على حقوق ملكية أو حصة أو حصص (مساهمة في رأس المال الإجمالي المصرح به) لمؤسسة حكومية يتم خصخصتها، وذلك وفقًا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات لروسيا الاتحادية والمتعلقة بخصخصة ممتلكات الدولة والبلديات.

المادة رقم (15) ضمان منح المستثمر الأجنبي حقوق الحصول على قطع الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والمباني والهياكل وغير ذلك من الممتلكات.

يجب أن يتم تنفيذ حقوق اكتساب قطع الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والمباني والهياكل وغيرها من الممتلكات العقارية من قبل المستثمر الأجنبي وفقًا لتشريعات روسيا الاتحادية والتشريعات الخاصة بالكيانات المكونة لروسيا الاتحادية.

يمكن للمؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي الحصول على حق استئجار قطعة أرض من خلال العطاءات (المزاد العلني أو المناقصة) ما لم تنص تشريعات روسيا الاتحادية على خلاف ذلك.

امتثالًا للمادة رقم (1) من القانون الاتحادي الحالي، لا تغطي المادة رقم (16) الاستثمارات المتعلقة بالصناعة والتصنيع أو التقنية والابتكار أو الأنشطة السياحية والترفيهية لسكان منطقة اقتصادية خاصة.

المادة رقم (16) الإعفاءات الجمركية التي يجوز منحها لمستثمر أجنبي أو مؤسسة تجارية ذات استثمار أجنبي

تُمنح مزايا جمركية للمستثمرين الأجانب والمؤسسات التجارية ذات طابع استثماري أجنبي عند تنفيذ مشروع استثماري ذو أولوية بموجب التشريع الجمركي والتشريعات الضريبية لروسيا الاتحادية.

المادة رقم (17) الامتيازات والضمانات التي يمكن أن تمنح للمستثمر الأجنبي من قبل الكيانات المكونة لروسيا الاتحادية وهيئات الحكم الذاتي المحلية

يجوز للكيانات التابعة لروسيا الاتحادية وهيئات الحكم الذاتي المحلية والتي تعمل في نطاق اختصاصها منح امتيازات وضمانات للمستثمر الأجنبي، بما في ذلك توفير التمويل من موارد ميزانية روسيا الاتحادية والميزانيات المحلية وكذلك الموارد الغير مرتبطة بالميزانية وتقديم أشكال أخرى من الدعم للمشروع الاستثماري الأجنبي.

المادة رقم (18): تشريعات مكافحة الاحتكار في الاتحاد الروسي وامتثال المستثمر الأجنبي لمبادئ المنافسة العادلة

يجب على المستثمر الأجنبي مراعاة تشريعات مكافحة الاحتكار لروسيا الاتحادية وتجنب المنافسة غير العادلة والممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسة تجارية باستثمار أجنبي أو فرع لكيان قانوني أجنبي على أراضي روسيا الاتحادية بهدف تصنيع منتج عالي الطلب ثم التصفية الذاتية لغرض الترويج لمنتج أجنبي مماثل أو من خلال اتفاقية سعر سيئة النية أو اتفاقية بشأن توزيع أسواق البيع أو اتفاقية بشأن المشاركة في العطاءات (مزاد، عطاء).

المادة رقم (19) التأمين على الممتلكات الذي تقوم به مؤسسة تجارية باستثمار أجنبي والمؤسسة الرئيسية لفرع لكيان قانوني أجنبي

يجب على المؤسسة التجارية ذات الاستثمار الأجنبي أو فرع كيان قانوني أجنبي ووفقًا لتقديرهم إجراء تأمين على الممتلكات ضد مخاطر الخسارة (الخطر)، أو النقص أو التلف في الممتلكات، والمسؤولية المدنية و مخاطر تنظيم المشاريع، ما لم تنص تشريعات روسيا الاتحادية على خلاف ذلك.

المادة رقم (20) تأسيس وتصفية المؤسسة التجاري ذات الاستثمار الأجنبي

1) يتم إنشاء وتصفية مؤسسة تجارية ذات استثمار أجنبي وفقًا للشروط والإجراء المنصوص عليه في القانون المدني لروسيا الاتحادية والقوانين الفيدرالية الأخرى، باستثناء الحالات التي قد تحددها القوانين الفيدرالية وفقًا لأحكام الفقرة رقم (2) من المادة رقم (4) من القانون الاتحادي الحالي.
2) تخضع المؤسسات التجارية ذات الاستثمار الأجنبي للتسجيل لدى الدولة الروسية بالترتيب المنصوص عليه في القانون الاتحادي المتعلق بالتسجيل لدى الدولة للكيانات القانونية التي تعتبر مؤسسات تجارية ذات استثمار أجنبي. (بصيغته المعدلة بالقوانين الاتحادية من 25.07.2002 N 117-FZ ومن 08.12.2003 N 169-FZ).

المادة رقم (21): إنشاء وتصفية فرع لكيان قانوني أجنبي

يتم إنشاء فرع لكيان قانوني أجنبي لغرض أداء النشاط الذي تقوم به المؤسسة الرئيسية على أراضي الاتحاد الروسي وتصفيته بناءً على قرار من الكيان القانوني الأجنبي – المقر الرئيسي للمؤسسة.

يجب أن تشرف الدولة على إنشاء فرع كيان قانوني أجنبي وأنشطته وتصفيته عن طريق اعتماده وفقًا للإجراءات التي تحددها حكومة روسيا الاتحادية.

تكون الهيئة التنفيذية الاتحادية المحددة في المادة رقم (24) من القانون الاتحادي الحالي مسؤولة عن اعتماد فرع لكيان قانوني أجنبي.

يمكن رفض اعتماد فرع لكيان قانوني أجنبي وذلك لغرض حماية أساسيات النظام الدستوري والأخلاق والصحة وحقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة، وكذلك لغرض الدفاع عن الوطن وحماية أمن الدولة.

المادة رقم (22): الأنظمة واللوائح المتعلقة بفتح فرع لكيان قانوني أجنبي

1) يجب على المكتب الرئيسي للمؤسسة أن يقدم إلى الهيئة التنفيذية الاتحادية والمحددة في المادة رقم (24) من لوائح القانون الاتحادي الحالي طلب بفتح فرع وتقديم الوثائق الأخرى والمتطلبات المعتمدة من قبل حكومة روسيا الاتحادية مع مراعاة البندين رقم (2) ورقم (3) من هذه المادة.

2) في اللائحة الخاصة بفتح فرع قانوني أجنبي يجب تحديد ما يلي: اسم المؤسسة الام مع بيان العنوان القانوني وشكلها القانوني والتنظيمي، بيان أسماء الفروع التابعة لها وتحديد موقع الفرع على أراضي روسيا الاتحادية، بيان الهدف من فتح الفرع والأنشطة التي سوف يزاولها، بيان الهيكل التنظيمي والاداري للفرع، بيان راس المال ومدة المساهمة في راس المال وفي الأصول الثابتة للفرع. قد تتضمن اللوائح المتعلقة بفرع الكيان القانوني الأجنبي معلومات أخرى تعكس السمات المميزة لأنشطة هذا الفرع على أراضي روسيا الاتحادية على ان لا تتعارض مع تشريعات روسيا الاتحادية.

3) يجب أن يتم تقييم مساهمة الأموال في الأصول الثابتة لفرع كيان قانوني أجنبي من قبل المنظمة الرئيسية على أساس الأسعار المحلية أو العالمية. يتم تقييم مساهمة الأموال بعملة الاتحاد الروسي. يجب تحديد القيمة المقدرة لمساهمة الأموال في الأصول الثابتة لفرع كيان قانوني أجنبي في اللائحة الخاصة بفرع كيان قانوني أجنبي.

4) يحق لفرع الكيان القانوني الأجنبي اعتبارًا من تاريخ اعتماده ممارسة أعماله على أراضي روسيا الاتحادية.

يجب على فرع الكيان القانوني الأجنبي إنهاء ممارسة الأعمال على أراضي روسيا الاتحادية اعتبارًا من تاريخ الغاء الاعتماد الممنوح له.

المادة رقم (23): وضع وتنفيذ سياسة الدولة في مجال الاستثمار الأجنبي

وفقًا للقانون الدستوري الاتحادي، تضع حكومة روسيا الاتحادية سياسة الدولة وتنفذها في مجال التعاون الاستثماري الدولي.

يتعين على حكومة روسيا الاتحادية:

- تحديد جدوى فرض الحظر والقيود على الاستثمار الأجنبي على أراضي روسيا الاتحادية ووضع مشاريع قوانين تتضمن بنود الحظر والقيود المذكورة؛
- تحديد التدابير اللازمة للإشراف على أنشطة المستثمرين الأجانب على أراضي روسيا الاتحادية؛
- المصادقة على قائمة المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية المنصوص عليها في المادة رقم (2) من هذا القانون الاتحادي؛
- وضع برامج اتحادية لجذب الاستثمار الأجنبي والتأكد من تنفيذها؛
- جذب ائتمان استثماري من المنظمات المالية الدولية والدول الأجنبية لتوفير التمويل لميزانية التنمية لروسيا الاتحادية والمشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الفيدرالية؛
- التفاعل مع رعايا روسيا الاتحادية بشأن قضايا التعاون الاستثماري الدولي؛
- الإشراف على إعداد وتوقيع اتفاقيات الاستثمار مع المستثمرين الأجانب حتى يتمكنوا من تنفيذ مشاريع استثمارية واسعة النطاق؛
- الإشراف على إعداد وتوقيع المعاهدات الدولية.

المادة رقم (24): الهيئة التنفيذية الاتحادية المكلفة بتنسيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعيّن حكومة روسيا الاتحادية هيئة تنفيذية اتحادية تكون مسؤولة عن تنسيق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاد الدولة.

المادة رقم (25): إعلان إلغاء بعض النصوص القانونية والأحكام الخاصة التي تم إقرارها في وقت سابق فيما يتعلق بتبني هذا القانون الاتحادي.

فيما يتعلق باعتماد القانون الاتحادي الحالي، يُلغى ما يلي:

- قانون جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية "بشأن الاستثمار الأجنبي على أراضي روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية" (سجلات الكونغرس لنواب الشعب في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية والسوفييت الأعلى لروسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، المادة 1008، العدد 29، 1991)؛

- قرار مجلس السوفيات الأعلى لروسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية "بشأن تفعيل قانون جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية المتعلق بالاستثمار الأجنبي في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية" (سجلات مجلس نواب الشعب في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية والسوفييت الأعلى لروسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، المادة 1009، العدد 29، 1991)؛
- المادة رقم (6) من القانون الاتحادي "بشأن إدخال تعديلات وإضافات على القوانين القانونية للاتحاد الروسي فيما يتعلق باعتماد قوانين الاتحاد الروسي" بشأن التوحيد" و "بشأن ضمان استمرارية القياسات" و "بشأن التصديق على منتجات وخدمات."
- البند رقم (4) من المادة رقم (1) من القانون الاتحادي "بشأن إدخال تعديلات وإضافات على القوانين والتشريعات القانونية الأخرى لروسيا الاتحادية فيما يتعلق باعتماد القانون الدستوري الاتحادي" بشأن محاكم التحكيم في روسيا الاتحادية "وإجراءات تحكيم قانون روسيا الاتحادية رقم (47) البند رقم (5341) لعام1997.

المادة رقم (24): جعل تشريعات روسيا الاتحادي متوافقة مع القانون الاتحادي الحالي

1) يُقترح بموجب هذا على رئيس روسيا الاتحادية وحكومتها جعل الاجراءات القانونية التنظيمية متوافقة مع القانون الاتحادي الحالي.

2) يتعين على حكومة روسيا الاتحادية أن تقدم في الوقت المناسب إلى مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية مقترحات لتعديل القوانين الناتجة عن القانون الاتحادي الحالي.

المادة رقم (27): تعتبر لاغية

المادة رقم (27) من القانون الاتحادي الحالي تعتبر لاغية اعتبارًا من تاريخ 1 يناير 2015 وذلك بموجب القانون الاتحادي رقم (N 106-FZ 05.05.2014).

المادة 28 - دخول القانون الاتحادي الحالي حيز التنفيذ

يدخل القانون الاتحادي الحالي حيز التنفيذ فور نشره رسميًا.